

کتابخانه تحفہ سرکار عالی حیدرآباد دکن

۱۶۸۵۴

الف ۱۸

(۱۸۷۷۶)

۱۶۸۵۴

نمبر داخلہ

تاریخ داخلہ

کشف الشبهات عن المشتبهات

نام کتاب

اصول فقہ

قلم کتاب

۱۸۹

نمبر کتاب در فن مذکور

١٨٤٤٦
١٨٩
١٨٩

كتاب

كشف الشبهات عن المشتبهات

لامام الاصولى الفقيه المحدث المجتهد

العارف الربانى محمد بن على

الشوكافى صاحب

نيل الاوطار

وغیره

طبع على نفقة عبد الرزاق
بملاذنا شيخ محمد بن الشيخ محمد بن عبد الله بن الحسين

صححه وعلق عليه السانى الشهير الشيخ محمد منير

من علماء الازهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة له)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرع للناس مظهر وطاب * والصلاة والسلام على من
أرسل مينا ما شكل من السنة والكتاب * وآله وصحبه ومن تمسك بهديه
وتجنب الشبه وما فيه ارتياح * (أما بعد) فيقول محمد منير عبد الله أغا
الدمشق الأزهرى لما اطلعت على رسالة للعالم المحقق * والمجاهد المدقق
علامته مانه . وثابته عصره وقرانه * الحافظ الرباني * الامام الشوكاني *
في كشف الشبهات مما جاء في حديث الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور
مشتبهات فوجدتها كاشفة عن غوامضه . مينة ما اختلف في حلاله
وحرامه * جامعة لأقوال المتقدمين * مستدركة على ما وقع للتأخرين * قت
بطبعها ونشرها بين اخواني طلاب العلم * لينتفعوا بها كما انتفعت بأصلها *
ولما أعتز على اسمها سميتها * كشف الشبهات عن المشتبهات * والله استل
الثواب * اليه المرجع والمآب

سئل رحمه الله تعالى عن حديث النعمان بن بشير * ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال الحلال بين والحرام بين : وبينهما أمور مشتبهة : فن ترك
ما يشبهه عليه من الائم كاذما استبان ترك : ومن اجتراً على ما شك فيه
من الائم أو شك أن يواقع ما استبان : والمعاصي حى الله ومن يرتع حول
الحى يوشك أن يواقع : اخرجاه في الصحيحين

هل المراد بالحلال والحرام والشبهة ما يتعلق بأفعال الآدميين وسائر

ما يباشره من الأسكولات والمشروبات والنكوحات وما يتعلق بالإنشآت والمعاملات أو غير ذلك ، وما المراد ببقاء الشبهة هل المراد ألا يقدم على المباح أو المندوب خوفاً من عدم القيام بالواجب أو غير ذلك (قال العلامة الامام الشوكاني) (رضى الله عنه) فاقول الجواب بمعرفة

الملك الوهاب يشتمل على إبحاث : الاول لفظ الحديث في الصحيحين وغيرهما عن الثمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فن ترك ما يشبهه عليه من الاثم كان لما استبان أتوك : ومن اجترأ على ما شك فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان : والمعاصي هي الله ومن يرتع حول الحصى يوشك أن يواقع : وفي لفظ للبخاري لا يعلمها كثير من الناس : وفي لفظ للترمذي : لا يدري كثير من الناس امن الحلال هي ام من الحرام : وفي لفظ لابن حبان : اجملوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال من فعل ذلك استبرأ لرضه ودينه وللحديث الفاظ كثيرة ولم يثبت في الصحيح الا من حديث الثمان بن بشير فقط : وقد ثبت في غير الصحيح من حديث عمار وابن عمر عند الطبراني في الاوسط ومن حديث ابن عباس عنده في الكبير : ومن حديث وائلة عند الاصبهاني في الترغيب : وفي اسانيدها مقال

وقد ادعى أبو عمر والداني ان هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير الثمان بن بشير وهو مردود بما تقدم : ولعله يريد انه لم يثبت في الصحيح الا من طريقه كما سلف

﴿ البحث الثاني ﴾ في ذكر كلام أهل العلم في تفسير الشبهات : وبيان ماهو

الراجح منها عند المحجب غفر الله له : فقليل انها ما تعارضت فيه الادلة : وقيل انها ما اختلفت فيه العلماء . وقيل المراد بها قسم المكروه لانه يجتنبه جانباً الفعل والترك : وقيل هي ^(١) المباح : ويؤيد الاول والثاني ما وقع في رواية البخارى بلفظ لا يعلمها كثير من الناس : وفي رواية للترمذى : لا يدري كثير من الناس امن الحلال هي أم من الحرام : ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس : وهم المجتهدون : فالمشتبهات على هذا في حق غيرهم وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين . ويؤيد الثالث والرابع ما وقع في رواية لابن حبان : اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من فعل استبرأ لمرضه ودينه : فعلى هذا قد تضمن الحديث تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشياء : وهو تقسيم صحيح : لان الشيء اما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه : أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله : أو لا ينص على واحد منهما : فالاول الحلال البين : والثاني الحرام البين : والثالث للمشتبه خلفائه فلا يدري أحلال هو أم حرام : وما كان على هذا ينبغي اجتنابه لانه ان كان في نفس الأمر محرراً ما فقد برىء من التبعة وان كان حلالاً فقد استحق الاجر على الترك بهذا القصد

ونقل ^(٢) ابن النثير عن بعض مشايخه انه كان يقول المكروه عقبة بين

(١) ولا يصح حمله على متساوي الطرفين من كل وجه كما لا يخفى عليك بل يحال على ما يكون من قسم خلاف الاولى بان يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج (٢) قال الحافظ وهو مترع حسن ويؤيده رواية ابن حبان منها . اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من فعل ذلك استبرأ لمرضه ودينه ومن ارتفع فيه كان كالمرتج جنب الخمى يوشك أن يقع فيه

المبد والحرام فن استكثر من المكروه تطرق الى الحرام. والمباح عقبة بينه وبين المكروه فن استكثر منه تطرق الى المكروه : قال الحافظ ابن حجر في الفتح والذي يظهر لي رجحان الاول : يعنى أن المشتبهات هي ما تعارضت فيه الأدلة ثم قال ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم القطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه يقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى أن المستكثر من المكروه يصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي عنه في الجملة : أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهي عنه غير المحرم على ارتكاب المنهي عنه المحرم^(١) أو يكون ذلك لشرفه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يحترق الوقوع فيه : ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فن ترك ما يشبهه عليه من الاثم الى آخر الحديث انتهى ما ذكره الحافظ في الفتح :

ولا يخفى عليك أن تفسير المشتبهات بكل واحد من التفسيرين الاولين صحيح : لانه يصدق على كل واحد منهما انه مشتبه . وبيانه . أن ما تعارضت فيه الأدلة ولم يتميز للناظر فيها ترجيح من المرجوح لا يصح أن يقال هو من الحلال اليين : ولا من الحرام اليين : لان الامر الذي تعارضت ادلته وخفى راجحه من مرجوحه لم يتبين أمره بل اريب : اذا التبيين هو ما لم يبق فيه أشكال . وما تعارضت ادلته فيه أعظم الاشكال — وهكذا ما اختلف فيه العلماء لكن بالنسبة إلى المقلد لأنه لا يعرف الحق والباطل (١) هكذا الاصل وعبرة الحافظ ابن حجر هكذا (بعد قوله المنهي عنه المحرم)

اذا كان من جنسه أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو ان من تعاطى الح

ولا يميز بينها إلا بواسطة أقوال أهل العلم الذين يأخذ عنهم ويقلدون وليس له من المصلحة العلمية ما يقتدر به على الوصول إلى دلائل المسائل ومعرفة العالي منها والسافل : فإذا اختلف عالمان في شيء : فقال أحدهما إنه حلال وقال الآخر إنه حرام وكان كل واحد منهما يحمل من العلم يساوي الآخر في نظر المقلد : فلا شك ولا ريب أن هذا الشيء الذي اختلف فيه العالمان فقال أحدهما حلال وقال الآخر حرام لا يصح أن يقال هو من الحلال البين ولا من الحرام البين بالنسبة إلى ذلك المقلد وكل شيء لا يصح أن يكون أحد هذين الأمرين لأرب أنه من المشتبهات

(فإن قلت) فإذا يصنع هذا المقلد عند هذا الاختلاف . إن قلت يتورع ويقف عند الشبهة . استلزم ذلك أن يترك أكثر الأحكام الشرعية بل جميعها إلا القليل النادر : إذا كثرت المسائل الشرعية قد وقع الاختلاف فيها بين أهل العلم فهذا يثبت هذا الحكم وهذا ينفيه وهذا يحله وهذا يحرمه (قلت) ليس المراد بالوقوف عند المشتبهات أن يترك القولين جميعاً بل المراد الأخذ بما لا يمدح حرجاً عند القائلين كليهما . مثلاً لو قال أحدهما لحم الخيل أو الضبع حلال وقال الآخر لحم الخيل أو الضبع حرام وقال أحدهما شراب النبيذ أو الثلث حلال . وقال الآخر حرام . وقال أحدهما بيع النساء حلال . وقال الآخر حرام . ونحو ذلك من الأحكام . فالوقف الذي هو من شأن أهل الإيمان أن يترك المقلد أكل لحم الخيل ولحم الضبع وشرب النبيذ والثلث ولا يعامل ببيع النساء فهذا الوقف مساهمة مرضي به لكل واحد من العالمين المختلفين أما القائل بالتحريم فظاهر وأما القائل بالحل فإنه لا يقول يجب على

الانسان أن يأكل لحم الخيل أو لحم الضبع أو شرب النبيذ أو المثلث أو يعامل
بييع النساء . غاية ما يقول به إن ذلك حلال يجوز فعله ويجوز تركه . فلتارك
عند كل من القائلين مصيب . انما يختلف الحال عندهما أن القائل بالتحريم
يقول يثاب التارك ثواب من ترك الحرام : والقائل بالتحليل لا يقول
بالاثاب في الترك لانه فعل أحد الجائزين

وكما أن الوقف المحمود للملذ هو ما ذكرنا : كذلك الوقف للعالم المجتهد
عند تعارض الأدلة هو أنه يترك ما فيه البأس إلى ما لا بأس به : مثلاً إذا
تعارضت عنده أدلة تحليل لحم الخيل أو الضبع والتحريم وأدلة تحليل شرب
النبيذ والمثلث وبيع النساء والتحريم ولم يهتد إلى الترجيح ولا إلى الجمع بين
الأدلة . فالورع المحمود الوقف الذي أرشد اليه المصطفى صلى الله عليه وسلم
وهو أن لا يأكل لحم الخيل والضبع ولا يشرب النبيذ والمثلث ولا يعامل
بييع النساء ولا يفتي بحل شيء ^(١) ذلك

ولا ريب أنه إذا وفد إلى عرصات القيامة ووقف بين يدي الرب سبحانه
وجد صحائف سياسته خالية من ذكر هذه الامور : لأن تركها ليس بذنب
فإن الله تعالى لا يحاسب أحداً من عباده على ترك مثل هذه الامور : بل
ربما وجد ما وقع منه الكف للنفس عن هذه الامور المشبهة في صحائف
حسناته لانه قد وقف عند ما امر بالوقوف عنده واستبشراً لرضاه ودينه
والله سبحانه لا يضيع ترك تارك كما لا يضيع عمل عامل (ومن يعمل مثقال
ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)

وكأن الورع قد يكون في الترك فقد يكون في الفعل. مثلاً لو تمارضت عند العالم الأدلة القاضية بوجوب الغسل يوم الجمعة والأدلة القاضية بعدم الوجوب فإن الورع والوقوف عند المشتبهات هو أن ينتقل : لأن الأدلة القاضية بعدم الوجوب ليس فيها للنكح من الغسل : بل فيها الترغيب إليه . كحديث من ^(١) "توضاً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل وهكذا للقلد إذا سمع أحد العالمين يقول بوجوب الغسل . والآخري يقول لا يجب . فالورع والوقوف عن المشتبهات هو أن ينتقل . لأن القائل بعدم الوجوب لا يقول بعدم الجواز بل يقول بأن الغسل مستنون أو مندوب والضابط لذلك بالنسبة إلى المجتهد . أن الدليلين المتعارضين إذا كان أحدهما يدل على الوجوب أو التنب والآخر على الإباحة فالورع الفعل : وأما إذا كان أحدهما يدل على التحريم أو الكراهة والآخر يدل على الوجوب ^(٢) أو التنب فهذا هو المقام الضنك والموطن الصعب : ومثاله ما ورد من النهي عن الصلاة في أوقات الكراهة : وما ورد من الأمر بصلاة التحية والنهي عن تركها : فإن ظاهر النهي عن الصلاة يوم صلاة التحية وغيرها . وظاهر الأمر بها والنهي عن تركها عند دخول المسجد يوم الأوقات المكروهة وغيرها . وبين الدليلين عموم وخصوص من وجه . وليس أحدهما بالتخصيص أولى من الآخر في مادة الاجتماع : لأن كل واحد منهما صحيح . شتمل على النهي ولم يبق إلا الترجيح بدليل خارج عنهما ولم يوجد فيما علم دلائل خارج عنهما يستفاد منه ترجيح أحدهما على الآخر . وقد قال قائل إن الترك أرجح

(١) رواه أصحاب السنن (٢) وزاد البعض ما إذا دل أحدهما على التحريم أو الكراهة والآخر على الإباحة فالورع الترك وهو صريح بمفهوم الأول وليس باستدراك عليه

لأوقع^(١) الأمر بالصلاة والأمر مقيدة بالاستطاعة (فاعو الله ما استطعتم) إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

وأقول إنما يتم هذا لو كان الوارد في صلاة التحية ليس إلا مجرد الأمر بها عند دخول المسجد فقط وليس الأمر كذلك بل قد ورد النهي عن الترك في الصحيح بلفظ . لا يجلس . حتى يصلي ركعتين . إذا عرفت هذا فظاهر حديث الأمر بصلاة التحية أنها واجبة . وظاهر حديث النهي عن تركها أن الترك حرام وظاهر حديث النهي عن الصلاة في الاوقات المكرهة كبعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر أن فعلها حرام . فقد تعارض عند العالم العارف بكيفية الاستدلال دليلان أحدهما يدل على تحريم الفعل : والآخر يدل على تحريم الترك . فلا يكون الورع والوقوف عند المشتبه إلا بترك دخول المسجد في تلك الاوقات فإن الجأت الحاجة الى الدخول فلا يعمد : وهذا على فرض انه لم يوجد عند العالم ما يدل على عدم وجوب صلاة التحية : وعلى ان الأمر فيها للنسب والنهي عن الترك للكره . أما إذا وجد عنده ذلك كحديث ضمام بن ثعلبة حيث قال له صلى الله عليه وسلم (لما قل) هل على غيرها قال لا إلا ان تطوع : ونحوه فلا يصح ما ذكره للثمال . وقد حررت في ذلك رسالة مستقلة وبجائنا . طولة في شرحي للممتقي (وفي طيب النشر في الجواب

(١) لا وقع هكذا الأصل وهو غير ظاهر ولعله لأنه لا يمكن ان يقع الأمر بالصلاة والنهي عنها

على المسائل العشر) وغير ذلك وليس المراد هنا الا مجرد المثال لما نحن
بصدده

وكما ان الورع للعالم في تمارض الادلة على الصفة التي قدمنا هو
ما ذكرناه : كذلك الورع للمقلد اذا اختلف عالما فقال احدهما هذا
الشيء يحرم تركه وقال الآخر يحرم فعله او قال احدهما هذا الشيء
يكره فعله وقال الآخر يكره تركه : فالورع له ان يفعل مثل ما ذكرناه
في صلاة تتحية

واذا قد فرغنا من بيان كون التفسير الاول والثاني اعنى ما
تعارضت ادلتيه وما اخاف فيه من الدماء كلاما من المشتبهات وان
اختلف الحال فإن الاول منهما . شتبه باعتبار المجتهد والثاني باعتبار
المقلد : فلبين هن التفسير الثالث والرابع — اعنى المكروه والمباح — من
المشتبهات ام لا

اعلم انا قدينا ان الحلال البين هو ما وقع النص على تحليله والحرام البين
هو ما وقع النص على تحريمه ولا ريب ان المباح ان وقع النص من الشارع على
كونه مباحا وحلا لا فهو من الحلال البين . وهكذا ان سكوت عنه ولم يخالف
دليل العقل ولا شرع من قبلنا فهو ايضا من الحلال البين . لانه صلى الله
عليه وسلم قد اخبرنا ان ما سكوت عنه فهو عفو : فقل ما ذكرناه من المباح
اذا لم يكن فعله ذريسة لتوقوع في الحرام لا شك انه لا يصح ادراجه
في المشتبهات ولا تفسيرها به بل من المباح فبم يصح ان يكون من جملة
ما يفسر به المشتبهات المذكورة في الحديث . واما ما كانت العادة تقضي بان

الاستكثار منه يكون ذريعة الى الحرام ولو نادرا : وذلك كالأستمتاع من الزوجة الحائض ما عدا القبل والدبر . فان الشارع قد اباحه ولكنه ربما يدرج به من لا يملك نفسه الى الحرام وهو الوقوع في القبل أو الدبر : ولهذا تقول ام المؤمنين عائشة . واياكم يملك اربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه . فان هذا النوع من المباح وما شابهه وان كان حكمه معلوما من الشريعة وانه من الحلال البين : ولكنه يدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المذكور . والمعاصي حرم الله . ومن يرتع حول الحى يوشك ان يوائمه . وقوله صلى الله عليه وسلم ، اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من قبل استبرأ امرضه ودينه : فهذا الدليل يدل على ان ما كان من المباحات ذريعة الى الحرام ولو نادرا فالورع الوقوف عنده وتركه

ولهذا قال بعض السلف . ان الورع ترك ما لا بأس به حذرا مما به البأس . وقد كان السلف الصالح يأخذون من ذلك بأوفر نصيب حتى ان كثيرا منهم تمر عليه السنون الكثيرة فلا يري متبسا

ومن هذا الجنس ما حكاه صاحب التبلاء عن محمد بن سيرين رحمه الله تعالى : انه اشترى زيتا ياتي به بارمين الف درهم فوجد في زق منها فأرة فظن انها وقعت في المعصرة فأراق الزيت كله ولم ينتفع بشيء منه وروي عنه ايضا انه اشترى شيئا فأشرف فيه على ربح بمائتي الف درهم فعرض في قلبه شيء فتركه . قال هشام . ما هو والله بربا

ومثله ما روي عن بعض الائمة من اهل البيت رضي الله عنهم انه

كان له دجاج فربهن حب لبيت المال فاثتر منه شيء يسير فثابت اليه
الدجاج فاكلت منه حبات . فاخرجها من ملكه . وجعلها لبيت المال .
وهذا الامام هو المؤيد بالله احمد بن الحسين بن هرون رحمه الله . وروى
عنه ايضا انه كان ينظر في بعض الامور المتعلقة ببيت المال في ضوء الشمعة
فجاءت امرأته في تلك الحال فأطفأ الشمعة ففطنت المرأة انه كره النظر
اليها فاخبرها ان الشمعة لبيت المال وانه انما ينظر بها ما كان من الاشغال
يختص ببيت المال ولا يجوز له ان ينظر بها الي وجه امرأته

وكذلك روى عنه انه كان يكتب الامور المتعلقة ببيت المال في
دروج ويكرم لبيت المال ما يقي من البياض بين السطور بقدره ويسلم
قيمه . ويحكى عن النووى رحمه الله انه كان لا يأكل من ثمرات دمشق
فقيل له في ذلك فقال أنها كانت في الايام القديمة بايدي جماعة من
الظلمة ولا يدري كيف كانت دخولها اليهم وخروجها عنهم او نحو
هذه المبارات

وبالجملة فالسلف قد كان لهم في الورع مسلك يعجز عن سلوكه
الخلق . وقد ارشد الشارع الى ذلك فقال دع . يا يريك الى مالا يريك
اخرجه الترمذى : والحاكم : وابن حبان : من حديث الحسن السبط رضى الله
عنه وصححه جريما : وحديث : استفت قلبك وان افتاك المفتون . اخرجه
احمد وأبو يعلى والطبراني وابو نعيم . من حديث : ابصة مرفوعا . وفي
الباب عن وائلة والنواس وغيرها وحديث : ازهد في الدنيا يحبك الله .
وازهد فيما عند الناس يحبك الناس . اخرجه ابن ماجه والحاكم وصححه

من حديث سهل بن سعد مرفوعا وأخرجه أبو نعيم من حديث أنس ورجاله ثقة ومن ذلك حديث : الاثم ماحك في صدرك وكرهت ان يطلع عليه الناس . وهو معروف ولو لم يرد الا حديث الشبهات المسؤال عنها فانه قد شمل ما لا يحتاج معه الى غيره في هذا الباب . ولهذا اعظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة يدور عليها الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره . وقد جمعها من قال

(عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية)

(ترك الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية)

والاشارة بقوله ازهد الى الحديث المذكور قريبا وكذلك قوله ودع

ماليس يعنيك

اراد به الحديث المشهور بلفظه من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه . و اشار بقوله واعملن بنية : الى حديث انما الاعمال بالنيات : المشهور عن أبي داود أنه عد حديث مانهية كم عنه فاجتنبوه مكان حديث ازهد المذكور وعد حديث الشبهات بمضهم ثالث ثلاثة وحذف الثاني

وأشار ابن العربي الى انه يمكن ان ينتزع من الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه جميع الاحكام : قال القرطبي لانه اشتمل علي التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الاعمال بالقلب فن هنا يمكن ان يرد جميع الاحكام اليه فعرفت مما اسلفناه ان الورع الذي يعد الوقوف عنده زهدا واتقاء الشبهة ليس هو ترك جميع الباهات : لانها من الحلال المطلق

بل ترك ما كان منها مدخلا للحرام ومدرجا الاثم كالصورة التي قدمناها وما يشابهها لا ما كان ليس كذلك فلا وجه لجملة شبهة

وأما المكروه فجميعه شبهة لأنه لم يأت عن الشارع انه الحلال البين ولا انه الحرام البين : بل هو واسطة بينهما : وهو احق شيء باجراء اسم الشبهات عليه : والمجتهد يعرفه بالدلالة كاللهي الذي ورد ما يصرفه عن معناه الحقيقي الى مناه للجازي وكذلك ما تركه صلى الله عليه وسلم وأظهر تركه ولم يبين انه حلال ولا حرام ويدخل تحت هذا كثير من الاقسام

ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات ما لم يتبين انه مباح : بل حصل الشك فيه لا لمعارض اذدلة ولا لاختلاف اقوال العلماء بل لمجرد التردد هل سكنت عنه صلى الله عليه وسلم أو بينه

ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات ما ورد في النهي عنه حديث ضعيف لم يبلغ الى درجة الاعتبار : ولا ظهريه الوضع : وانما كان من جملة الشبهات لان العلة التي ضعف بها لا توجب الحكم عليه انه ليس من الشريعة : فان العلة ان كانت مثلا ضعف الحفظ : أو الارسال : أو الاعضال أو نحو ذلك من الال انخمية : فضعف الحفظ لا يمتنع ان يحفظ في بعض الاحوال : والمرسل والمعضلة - يكون صحيحا : وكذلك ما كان فيه الدليس ونحوه : ومثل ذلك احاديث أهل البدع : فهذا التسم والذي تبينه وان لم افق على من قول انهما من جملة الشبهات فهما عندي من اعظمها : لان احوال الحديث "ضعيف لامة من نك" مال : ان يكون مشكوكا فيه ومثاله الشك في الاباحة وقد ثبت في الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه انه قال

صلى الله عليه وسلم : ومن اجتراً على ما شك فيه من الأثم أو شك أن
يوقع ما استبان

(فالخاصل أن المشتبهات التي قال فيها صلى الله عليه وسلم والمؤمنون
وقافون عند الشبهات هي أقسام

(الاول) ما تدارسنت فيه الأدلة ولم يظهر الجمع ولا الترجيح وهذا
بالنسبة الى المجتهد

(والثاني) ما اختلف فيه العلماء على وجه يوقع الشك في قلب المقلد
الا ما كان اتفق عليه جمهور اهل العلم وشذ فيه المخالف على وجه لا يكون
بمخلافه تأثير في اعتقاد المقلد وهذا القسم انما يكون في المقلد كما سبق

(القسم الثالث) بمض المباح وعموماً يكون في بعض الاحوال ذرية
الى الحرام او وسيلة الى ترك الواجب أو تجاوزا الى أحد منبهات على وجه
يكون الاكثار منه مفضيا الى فعل الحرام أو ترك الواجب ولو نادرا
وهذا يكون من الشبهات للمقلد والمجتهد لكن المجتهد يعرف كونه
مباحا ووسيلة الى فعل محرم أو ترك واجب بالدليل : والمقلد يعرف ذلك
بأقوال العلماء

(القسم الرابع) المكروهات بأسرها فانها مشتبهات بالنسبة الى
المجتهد وبالنسبة الى المقلد بالاعتبارين المذكورين في القسم الثالث

(القسم الخامس) ما حصل الشك في كونه مباحا ام لا

(القسم السادس) ما ورد في التنهي عنه حديث ضيف وهذا
القسمان كما يكونان شبهة للمجتهد يكونان ايضا شبهة للمقلد بتزويل شك
امامه بمنزلة شكه وتزويل الرواية الضعيفة عن امامه بمنزلة الرواية الضعيفة

في الحديث بالنسبة الى المجتهد وقد قدم الوجه لكل واحد من هذه النصوص التي فسرنا بها المشتبهات

ومن جملة ما يكون بمنزلة الحديث الضعيف اعتبار القياس اذا كان بمسلك من المسالك التي لم يقل بها الا بعض اهل العلم وكثر النزاع فيها تصحيحا وأبطلا واستدلالا وردا : فانه اذا اقتضى مثل هذا القياس تحريم شيء مثلا : وكان المجتهد مترددا في وجوب العمل بهذا المسلك : فلا ريب ان ذلك التحريم الثابت به من جملة الشبهات وكذلك التحليل الثابت به على التفصيل الذي قد منا : فاذا كان الاحتياط في الترك فهو الورع : وان كان الاحتياط في الفعل فكذلك : ومثل ذلك الاحكام المستفادة من تميم بعض الصيغ الي وقع النزاع في عمومها كالمصدر المضاف

وبالجملة فالعالم المحقق العارف بعلم الاجتهاد لا يحتج عليه الفرق بين الاحكام المأخوذة من المدارك القوية : والاحكام المأخوذة من المدارك الضعيفة فهذا الذي ذكر يلحق بالتسم السادس : وكانت الامور المشتبهة منحصرة في هذه الاقسام التي ذكرناها ! ومن امعن النظر وجد ما عداه لا يخرج عن كونه اما من الحلال البين أو من الحرام البين : فاحرص على هذا التحقيق فانه باتمبول حقيق وما أظنك تجده في غير هذا الموضع : واضمم اليه ما قدمناه في الضابط في كيفية الورع والوقوف عند الشبهة اذا كان احد الدليلين يدل على التحريم أو الكراهة والاخر يدل على الجواز الخ ما تقدم هناك فانك اذا صممت الى هذه الاقسام الستة المذكورة ههنا وتذكرت ما سبق من الاستدلال على كل قسم منها انه من المشتبه لم يبق معك ريب في معرفة الفرق بين الحلال والحرام والمشتبه

(البحث الثالث) في الكلام على الصور التي ذكرها السائل —
 دامت فوائده — قال هل المراد بالحلال والحرام والمشتبه فيما يتعلق بأفعال
 الآدميين وسائر ما يباشرونه من المأكولات والمشروبات والمنكوحات
 وسائر ما يتعلق به من المعاملات

اقول نعم الشبهة تكون في جميع هذه الأمور التي ذكرها وقد
 تقدم التمثيل للمأكولات والمشروبات بأحم الخيل والضبع والنبيد ومثاله
 في المنكوحات للمجتهد إذا تعارضت عليه الأدلة في تحريم نكاح الرضيعة
 التي اخبرت بوقوع الرضاع بينها وبين من اراد نكاحها مرضمتها نفسها فلم
 يرجع لديه أحد الدليلين: أعني قبول قولها ووجوب العمل به لقوله صلى
 الله عليه وسلم: كيف وقد قيل: ودليل عدم العمل بتقرير شهادتها
 لكونها تقرير فعلها. وكذلك المقلد إذا اختلف قول من يقلده في العمل
 بذلك وعدم العمل به فما شدك إن الاندفاع على تنكاح ههنا أقدام على امر
 مشتبه فيه وتورخ الوقوف عند الشبهات

(ومثلاً:) في الانشاءات العقود الفاسدة إذا تعارض عند المجتهد
 أدلة جواز الإخول وأدلة عدم الجواز: وكذلك المقلد إذا اختلف قول من
 يقلده فلا شك أن الدخول في العقود الفاسدة من هذه الحيثية أقدام على
 امر مشتبه وتورخ الوقوف: وكذلك المعاملات كإمامة يبيع النساء إذا
 تعارضت الأدلة في جوازه على المجتهد واختلفت على المقلد أقوال من يقلده
 فالامر كذلك

(قال) وما المراد بآهائه تشبهة في ذلك وما تمثيله فهل المراد مثلاً

ما وقع لبعض العلماء انه وقع نهب أموال في جهة من جهات الاسلام
بالتقرب من بلده فرك جميع للأكولات - من اللحم والحب وسائر
ما جلب الى محله واقصر على أكل العشب سنة وقد مقت عليه كثير من
علماء عصره - ذكر ابن القيم معناه في الكلم الطيب انهى

(أقول) لا شك ان ما كان مظنة للاختلاط بعنل تلك الامور للنهوبة فاجتنابه
من اجتناب السببه التي هو شأن أهل الورع : والاقدام عليه من الاقدام
على الامور المشتبهه . ولكن مع تجوز الاختلاط : وليس مثل ذلك من
الغلو في الدين ولا مما يكون ممقوتاً على فاعله امكن عدول هذا المتورع
الي أكل العشب لا شك انه من الغلو في الدين والتصديق على النفس لانه
اذا كان في مدينة من للدائن أو قرية من القرى فلا ريب ان الحلال
موجود غير معدوم يمكن استخراجها باخفاء^(١) السؤال والمبالغة في البحث
ولا بد أن يوجد من هو بمحل من المدالة فيكون قوله مقبولا اذا قال
ليس هذا الطعام الذي عنده أو الذي عند فلان من المال المنهوب : ثم
لو فرضنا انه لم يبق في ذلك المحل من يعمل بقوله وكان المال المنهوب قد
دخل منه على كل أحد نصيب فلا يعلم الانسان في غير ذلك المحل ما يسد
رقعه مما لم يخاطط بالطعام المنهوب : كما كان النووي رحمه الله يفعل فمدان
يتقوت مما يرسل به اليه والده من بلاده التي هي وطنه ومنشأه : ثم اذا لم
يكن لهذا المتورع فدره على استخراج ما هو خالص عن شائبة الحرام
من أهل بلده ولا يتمكن من استخراج ما هو غير بلاده واختلاط المعروف
بالانكار : ولم يبق له الى الحلال الطيف سبيل وكان هذا الاشتباه والاختلاط

واقفا في نفس الامر علي مقتضى الشرع ولم يكن ناشئا عن الوسوسة التي هي من مقدمات الجنون كما نشاهده في وسوسة من ابتلى بالشك في الطهارة فلا بأس بمسحوله الى اكل العشب بشرط عدم تجويز الضرر والاقتدار على سد الرمق منه ولا ريب ان هذا هو وريع الورع وزهد الزهد وأما مع تجويز الضرر أو مع علم الاقتدار على سد الرمق منه فقد أباح له الشرع أن يتناول من المال الحرام البحت ما يسد به رمقه فكيف بما لم يكن من الحرام البحت بل كان حلالا مختلطاً بالحرام

(قال) ومثلا لو علم ان له في صنعاء محرما أو رضية فيقول لا يجوز له الاقدام على تزويج امرأة على ظاهر الحديث وان غلب على الظن كونها غير رحمه اهـ

(أقول) اذا كانت الرضيمة المذكورة في تلك البلدة ييقن وكذلك المحرم فان كان من فيها من النساء منحصرات بحيث يضطرب الظن ويختلج الشك في كون المرأة التي أراد نكاحها قد تكون هي المحرم أو الرضيمة فالتجنب لنكاح نساء ذلك المحل ليس من اتقاء الشبهة: بل من اتقاء الحرام غير المجوز فلا يجوز الاقدام: وان كان من في ذلك المحل من النساء غير منحصرات بحيث لا يحصل لنا كع ظن ان المسكوحة هي المحرم أو الرضيمة فالاجتناب للنكاح من ذلك المحل هو الورع وهو نفس اتقاء الشبهة: لان الحلال البين هو نكاح من عدا الرضيمة أو المحرم من نساء البلد والحرام البين هو الرضيمة أو المحرم فجموع من في البلد من الرضيمة وغيرها والمحرم وغيرها واسطة بين الحلال والحرام وما كان

واسطة فهو للشبهة الذي يقف المؤمنون عنده فهذا المثال هو من جماتها يصلح للتمثيل به لما نحن بسدده

(قال) أو يكون تمثيل اثناء الشبهة بأن لا يقدم على الفعل المباح أو المندوب خوفا من عدم القيام بالواجب أو فعل المحظور كما لو ترك الزوج بزائده على الواحدة خوفا من الليل الى احدى الضررتين : لانه لا يأمن تعدي الحمي الوارد في متن الحديث : الا وأن يحيي الله عماره : فنقول على هذا ينبغي عدم التزوج بزيادة على الواحدة لاسيما مع ورود الدلائل المرآة بقوله تعالى (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) الآية اه

(أقول) نكاح ما فوق الواحدة من النساء الى حد الاربع هو من الحلال البين بنص القرآن الكريم : وتجويز عدم العدل في الجملة حاصل لكل فرد من أفراد العباد ولهذا يقول (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) ولكن المحرم هو أن يميل كل الميل وهذا لا يجوز ان الانسان من نفسه قبل الوقوع فيه لان أسباب الميل متوقفة على الجمع بين الزوجين فصاعداً أذ لو كان مجردا كان الميل شبهة من الشبهات التي يتيقها أهل الايمان لكان نكاح الواحدة أيضا مما ينبغي اجتنابه لاماكان أن لا يقوم بما يجب لها من حسن العشرة وكذلك اماكان الافتتان بما يحصل له من الاولاد والكان أيضا ملك المال الحلال من هذا القبيل لاماكان ان لا يقوم بما يجب عليه فيه من الزكاة ونحوها : ونحو ذلك من الصور التي لا خلاف في كونها من الحلال اتقى لاشبهة فيه : نعم اذا كان الرجل مثلاً قد جمع بين الضرائر وعرف من نفسه انه يميل كل الميل ثم فارقه جميعاً أو بقبت واحدة تحت ثم أراد بعد ذلك أن يجمع بين

اثنتين فصاعداً : فلا ريب ان ذلك من المباح أو اللندوب الذي يكون ذريعة الى الحرام : فهو مندرج تحت القسم الثالث من الاقسام الستة التي أسلفنا ذكرها : وهذا على فرض ان الواحدة تعفه وتحصن فرجه : فان كان لا يعفه الا أكثر من واحدة مع تجوز الليل الذي قد عرفه من نفسه فليس عليه أن يفعل ما هو أقل مفسدة لدينه في غالب ظنه باعتبار الشرع : وبمد هذا فلا أحب لمن كان لا يحتاج الى زيادة على الواحدة أن يضم اليها أخرى الا اذا كان واثقاً من نفسه بعدم الليل وعدم الاشتغال مما هو أولى من أفعال الخير وعدم طموح نفسه اليه الكثير من الاكتساب واستغراق الاوقات فيه أو الاحتياج الى الناس : فلا ريب ان اتساع الامل والولد وكثرة المسائلة من أعظم أسباب اجهاد النفس في طلب الدنيا والاحتياج الى ما في يد أهلها ولا سيما في هذه الازمنة التي هي مقدمات القيامة . بل قد ثبت في الاحاديث الصحيحة ما يفيد أولوية التعزب والاعتزال في آخر الزمان : وقد جمع الامام محمد بن ابراهيم الوزير في ذلك مصنفات فبساو ذكر فيه نحو خمسين دليلاً : ولا بد من تقييد الأولوية بالأمن

من الفتنة التي هي أشد من فتنة التعزب كالوقوع في الحرام (قال) أو يكون اتقاء الشبهة عام في الأفعال والاعتقادات والعبادات : كعدم تفسير المنشابهة مثلاً ودره الى الحكم خوفاً من الدخول في شبهة من فسر القرآن برأيه الوارد النهي عنه والتوقف عن الخوض في الصفات ونحوها مما يتعلق بأفعال المكملين من القدر والارادات والحكم فيها هل هي مخلوقة للخلق أو محدثة وغيرها من سائر ما ذكره المتكلمون من أهل هذه

(أقول) اتقاء الشبهة هو عام في جميع ما ذكر : أما في الأفعال والعبادات
أفظاهر وقد سبق مثاله : وأما في الاعتقادات فكذلك : فإن الأدلة إذا
تعارضت على المجتهد في شيء من مسائل الاعتقاد ولم يرجع أحد الطرفين
ولا أمكنه الجمع كان الاعتقاد شبهة والمؤمنون وقاقون عند الشبهات
ومن هذا القبيل المسائل المدونة في علم الكلام المسمي بأصول الدين فإن
غالب أدلتها متعارضة ويكفي التقى للتحري لديه أن يؤمن بما جاءت به
الشريعة إجمالاً من دون تكلف لقائل ولا تمسف لقال وقيل : وقد كان
هذا المسلك القويم هو مسلك السلف الصالح من الصحابة والتابعين فلم
يكلف الله أحداً من عباده أن يعتقد أنه جل جلاله متصف بغير ما وصف
به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ومن زعم أن الله سبحانه
تعبد عباده بأن يعتقدوا أن صفاته الشريفة كائنة على الصفة التي يختارها
طائفة من طوائف التكلمين فقد أعظم على الله الفرية بل كلف عباده أن
يعتقدوا أنه (ليس كمثل شيء) وإنهم (لا يحيطون به علماً) ولقد تعجرف بعض
علماء الكلام بما ينكره عليه جميع الأعلام فأقسم بالله أن الله لا يعلم من
نفسه غير ما يعلمه هذا التعجرف في الله هذا الأقدام القطيع : والتجاري
للشنيع : وأنا أقسم بالله أنه قد حدث في نفسه وباء بآثمه وخالف قول من
أقسم به في محكم كتابه (ولا يحيطون به علماً) بل أقسم بالله أن هذا
المتعجرف لا يعلم حقيقة نفسه وماهية ذاته على التحقيق : فكيف يعلم
بحقيقة غيره من المخلوقين فضلاً عن حقيقة الخالق تبارك وتعالى : وهكذا
سائر المسائل الكلامية فإنها مبنية في الغالب على دلائل عقلية هي عند
التحقيق غير عقلية : ولو كانت معقولة على وجه الصحة لما كانت كل طائفة

تزعّم ان العقل يقضي بما دبت عليه ودرجت واعتقدته حتى : ترى هذا
 يمتد كذا وهذا يمتد قبيضة وكل واحد منهما يزعم ان العقل يقتضي
 ما يمتدده : وحاشا العقل الصحيح السالم عن تخير ما فطره الله عليه أن يتمل
 الشيء وتقيضه : فان اجتماع التقيضين محال عند جميع العقلاء : فكيف يقتضي
 عقول بمض العقلاء أحد التقيضين وعقول اليمض الآخر التقيض بعد
 ذلك الاجتماع وهذا الامر الا الغلط البحث النائي عن المصيبة
 وعجة ما نشأ عليه الانسان من الاقتراء البين على دليل العقل ماهو عنه
 برىء وأنت ان كنت تشك في هذا فراجع كتب الكلام : وانظر المسائل
 التي قد صارت عند أهله من المراكز كمسألة التحسين والتقصيع وخلق
 الافعال وتكليف مالا يطاق ومسألة خلق القرآن ونحو ذلك
 فانك تجد ما حكيت لك بعينه ان لم تقلد طائفة من الطوائف بل تنظر
 كلام كل طائفة من كتبها التي دوتها فاجمع مشلايين مؤلفات الممتزليه
 والاشعرية والماتريدية وانظر ماذا تري : ومن أعظم الأدلة الدالة على حظر
 النظر في كثير من مسائل الكلام انك لا توي رجلا افرغ فيه وسعه
 وطول في تحقيقه بآهه الارائيه عند بلوغ النهاية والوصول الى ماهو فيه من
 الناية يقرع على ما أشق في تحصيله — سن الندامة . ويرجع على نفسه
 في غالب الاحوال بالملامة ويتمنى دين العجائز ويفر من تلك الهزاهز : كما
 وقع من الجويني والرازي وابن أبي الحديد والسهروردى والغزالي وامثالهم
 ممن لا يأتي عليه الحصر فان كلماتهم نظما وترا في الندامة على ما جنوا به
 على انفسهم مدونة في مؤلفات الثقات — هذا — وقد خضع لهم في هذا
 الفن المؤلف والمخالف واعترف لهم بمعرفته لتقريبه والبعيد نعم اصول الدين

الذى هو عمدة المتقين ما فى كتاب الله تعالى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه : وما فى السنة للطهرة : فان وجدت فيها ما يكون مختلفا فى الظاهر فليسعك ما وسع خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهو الايمان بما ورد كما ورد علم التشابه الى علام الغيوب : ومن لم يسمعه ما وسعهم فلا وسع الله عليه . ولتعلم — ارشدني الله وإياك أني لم اقل هذا تقليدا لبعض من ارشد الى ترك الاشتغال بدقائق هذا : لكن كما وقع لجماعة من محققى العلماء بل قلت هذا بعد تضييع برهة من العمر فى الاشتغال به واحفاء السؤال لمن يعرفه والاخذ عن المشهورين به والاكباب على مطالعة كثير من مختصراته ومطولاته حتى قلت عند الوقوف على حقيقته من آيات — منها —

وغاية ما حصلته من مباحثي ومن نظرى بعد طول التدبر
هو الوقف ما بين الطريقين حيرة فما علم من لم يلق غير التحير
علي اننى قد خضت منه غماره ولم ارتضى فيه بدون التبهر
واقبل احوال النظر فى ذلك ان يسكون من المشتبهات التى امرنا
بالوقوف عندها (ومن جملة) المشتبهات النظر فى التشابه من كتاب الله
وسنة رسوله وتكلف علمه والوقوف على حقيقته على انه لا يبعد ان يقال
قد بين الله فى كتابه وعلى لسان رسوله مما لا يحل الاقدام عليه وأنه
مما استأثر الله بعلمه وقد كان السلف الصالح يتخرجون من ذلك ويتغيرون
على من اشتغل به وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم للصحابة
الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم من الكلام المشتغل
على التنفير من ذلك ما لو جمع لكان مؤلفا حافلا

التلاوة في الصلاة حيث يقول الشافعي سجداً النبي صلى الله عليه وسلم للتلاوة في صلاة الفجر فيقول الخالف له هذه زيادة على القطعي وهي لا تقبل الا بدليل قطعي كحكم النقصان من : المقطوع به فانه لم ينقص الا بدليل قطعي كقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة : فهل هذا الذي يقول بصدقه من اتقاء التقى الشبهة ام لا وهل يدخل في ذلك للقلد بتقليد امامه انه مثلاً اتقى الشبهة بسنية السجود أو عدمه أم هو باق فيمن لم يتق هذه الشبهة اهـ

(اقول) قد قدمنا في ذكر الاقسام التي فسرنا بها التشابه ان اختلاف اهل العلم لا تكون شبهة الا في حق للقلد لا في حق المجتهد فالشبهة عند تعارض الادلة علي وجه لا يمكنه الجمع ولا الترجيح : فهذه المسألة للذكورة ان تعارضت ادلتها على المجتهد علي وجه لا يمكنه ترجيح ادلة فعل السجود وأدلة الترك وتمذر عليه الجمع فلا ريب انه يقف عند ذلك ويترك السجود لانه لا يكون مسنوناً في حقه الا بعد انتهاض دليله الخالص عن شوب المعارض المساوي فلا يكون تاركاً لمسنون : ولو فعل لم يأمن ان يكون مبتدعاً والمبتدع آثم : فالورع الترك واما اذا كان مقلداً فان كان لا اختلاف العلماء تأثير في اشتباه الأمر عليه كما هو شأن اهل التميز من المقلدين فلا شك ان الورع الترك لان ترك سنة مجوزة احب من ارتكاب بدعة وان كان هذا للقلد لا يجالجه الشكوك عند الاختلاف بل يعتد صحة قول امامه وفساد قول من يخالفه كاتما من كان كما هو شأن من قل يميزه من المقلدين فهذا لا يتأثر معه الاشتباه : بل قول امامه في متقدم بمنزلة الدليل الخالي عن المعارض في اعتقاد المجتهد فلا يكون الامر

مشتبها في حقه

قال وهل يجوز مثلا مع تضيق الحادثة كثرة رجل لا تكفي الا دينه أو تكفينه فاذا يصنع مثلا من يرجع تقديم الكفن على الدين كونه كالسنن (١) له من حال حياته : أو تقديم قضاء الدين على الكفن بتقديم الدليل القطعي على قول من يقول به : لانه لا تضرب من الميت في تلك الحالة بخلاف صاحب الدين فالتضرر معه حاصل : فكيف يجوز اتقاء الشبهة مع تضيق الحادثة والاتقاء يؤدي الى حرمان الميت واهل الدين جميعا

(اقول) ان كان اتردد النائي عن تعارض الادلة حاصل لا جهتد فالمقام مقام شبهة بلا شك وعليه ايقاف عند ذلك ولا يكلفه الله ان يفتي بلا علم انما تعبد الله بالتقيا والحكم من كان يعلم الحق : وهذا المتردد لا يمام الحق : ولا يظنه لتعارض الادلة فلم يحصل له منط الاجتهاد وليست هذه الحادثة بتمضية عليه لانه في حكم من لا يعلم : هذا اذا كان يري في اجتهاده عدم جواز التقليد لمثله وان كان يرى جواز التقليد اذا عرض مثل ذلك عمل باجتهاده في جواز التقليد وقد من يراه اولى بالتقليد من المختلفين في هذه المسئلة من العلماء فانه لا يحتمي على مثله من هو اولى بالتقليد : وان كان لا يري جواز التقليد لمثله فلا يجوز له الاقدام على مثل ذلك الامر لانه ان اقدم اقسام بلا علم ولم يكلف الله من لا علم عنده ان يقدم على ما لا يعلم : بل نهاه عن ذلك في كتابه العزيز وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وليست تلك الحادثة بتمضية عليه انما يتضيق على من يجد منها فرجا ومخرجا . واما من لا فرج عنده ولا مخرج فوجوده بالنسبة اليها كعدمه : وهذا الكلام لا بد من اعتباره في الحوادث المضيقه فليحفظ

واما اذا كان من تضيق عليه الحادثة مقلدا فان كان لا يرى الحق لا ما يقول امامه ولا يعتد بعينه مخالفا : فعليه أن يفتي او يقضى بمذهب امامه ولا يضره من يخالفه وان كان يتبع اقوال العلماء ويحجم عند اختلافهم فالاقدام شبيهة بل من تقول على الشريعة بما ليس منها : ولم يكلفه الله تعالى بذلك ولا تضيق عليه الحادثة فليدع حبل هذه الحادثة علي غاربها ويترك الاقدام على ما ليس من شأنه ويرفها الى من هو أعلم بها منه - ان كان موجودا - وان لم يكن موجودا فلا يجنى على نفسه بجهله وفي الناس بقية يعملون بعقولهم وهو عن ائمتهم بريء : على ان تقديم الكفن على الدين قد صار معاوما من هذه الشريعة في حياته صلى الله عليه وسلم وبدم موته فلم يسمح سامع ان رجلا مديونا سلب اهل الدين كفته : وقد مات في زمن النبوة جماعة من المديونين ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذاً كفاتهم في قضاء الدين وما زال ذلك معلوما بين المسلمين قرنا بعد قرن وعصرا : بعد عصر

قال (فوت الجماعة) اذا حصل له مدافعة الاخبثين او الريح اه

(أقول) ليس هذا من المشتبهات فانه قد صح عنه صلى الله عليه وسلم النهي عن الدخول في الصلاة حال مدافعة الاخبثين فدخول المدافع في صلاة الجماعة ليس بمشروع والجماعة اذا فاته وهو على تلك الحال فلا قص عليه في فوتها لانه تركها في حال قد نهى الشارع عن مراعاتها فهو بامثاله النهي أسعد بالحرص على طلب فضيلة الجماعة .

(قال) وكاستعمال الماء مع خروج الوقت والتيمم وادراك الصلاة في الوقت

فيقول لا يبرأ عن الشبهة الا من صلى صلاتين واحدة بالتيمم والاخرى بعد

خروج الوقت بالوضوء وكنقول للرتضى او الناصر اه

(اقول) ان كان من اتفق له ذلك مجتهدا فالاعتبار بما يرجح لديه
فان كان يرى في اجتهاده وجوب التيمم بخشية خروج الوقت كان فرضه
التيمم وان كان يرى الوضوء وان خرج الوقت كان فرضه ذلك
وان تردد لتعارض الادلة كان المقام بالذمة اليه من المشتبهات يفعل
ما يراه احوط : لكن لا يفعل الصلاة مرتين : فانه قد صح النهى عن أن
يصلى صلاة في يوم مرتين : واذا كان من اتقى له ذلك مقلدا ففرضه
العمل بقول من يقلده اذا كان لا يحصل معه التردد بسبب خلاف من
يخالف امامه والا كان المقام مقام شبهة في حقه على التفصيل المقدم

(قال) وكامرأة خطبها معيب بما تفسخ به عالم ورع وصحيح جاهل
فاسق فيقول بترك الكل أم يكون الخروج من الشبهة بتزويج المعيب او
الصحيح الموصوفين بما ذكرناه

(اقول) الصحيح القاسق ليس ممن ترضى المرأة خلقه ودينه
فلا يجب عليها قبول خطبته بل لا يجوز : لان النبي صلى الله عليه وسلم انما
امرنا بقبول خطبة من ترضى دينه وخلقه واما المؤمن المعيب فاجابته
متوقفة على افتقار المخطوبة لميئه فان لم تقتصر ذات كان لها الامتناع
ولا يجب عليها الاجابة فليس للمقام من المشتبهات التي ينبغي الوقوف عندها
لان المانع في الخطاب الاول اعني القاسق راجع الى الشرع فلا يحل الاجابة
له شرعا والمانع من الخطاب الثاني اعني المؤمن راجع الى المخطوبة فيجوز
لها اجابته مع الرضى بميئه

(قال) فهذه اطراف ذكرتها لكم على جهة التنبيه وكيف يكون الحكم فيمن هذا حاله وما هو المشتبه منها ومالا : وبين المسألة التي نحن بصددنا في الحدود المحدودة بين القبائل وشجر الزكاة والحرفة والمعاش هل يكون الاجمال في ذلك والوصف للواقع من دون جزم بان هذا الوجه الشرعي اتقاء الحرام او الشبهة ام يكون الاجمال في ذلك ليس اتقاء اه

قد قدمنا في البحث الثاني من ابحاث الجواب في تحقيق الشبهة وما هو الذي ينبغي لمن اشتبه عليه أمر من الامور مالا نحتاج الى اعادته هنا ومسألة الحدود وما ذكر بعدها ان كان المجتهد يرى عدم ثبوتها وبطلانها فليُنظر : لنفسه المخرج اذا ابتلى بشيء منها والجيء الى الفتيا فيها أو الحكم بشيء ولم يجد بدا من ذلك : وأقل الاحوال اذا لم يمكنه الصدم بالحق والقضاء بأمر الشرع ان يتخلص عن ذلك : بالاحالة على غيره فان لم يتمكن من ذلك كان يفوت ترك الخوض في مثل هذه الامور فصالح دينية وينشأ عن هذا الترك مفسد في امور اخروية فعليه ان يحكي ما جرت به الاعراف واستمرت عليه العادات ويحيل الامر على ذلك ولا يحمله على الشرع المطهر فيكون قد اعظم القرية على الدين الحنيف وخطأ احكام المادة باحكام الوضع والتكليف : واذا كان قد تقدمه من يجوز تقرير ما قبله من الائمة والحكام الاعلام فليقل في مثل هذه الامور التي لا تجري على مناهج الشرع . قال بهنا فلان وحكم به فلان وافق به فلان وبينه على ان مسلك الشرع معروف ومنار الدين مكشوف ومنهج الحق مألوف

— مثلاً — اذا اضطر الى فصل بعض الخصومات المتعلقة بالحدود التي بين اهل البوادي ووجد بايديهم ما يفيد بان الواضع لذلك بينهم احدى المرجوع اليهم في العلم والدين : وانه لا سيبل الى الحكم بالشرعة التي هو المنهج الشرعي فليقل في مرقومه : قال فلان كذا ومنهج الشرع الاشتراك في الماء والكلاء ولكنه قد حكم بآراء صوابا ولا سيبل الى تقض حكمه ونحو ذلك من المعارض التي فيها لمن يقع في مثل هذه الامور مندوحة وهكذا سائر ما ذكره السائل : دامت فوائده والى هنا انتهي الجواب والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله وخاتم انبيائه محمد سيد مافي الكائنات وعلى آله وصحبه معاشر الحسنات وممدن المكرمات آمين

قد تم بحول الله وقوته طبع هذه الرسالة المباركة وتصحيحها على يد خادم العلم الشريف محمد منير عبد الله اغا الدمشقي غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له والمسلمين بخيراً آمين

في ١٠ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية وصلى الله على نبينا محمد وآله واصحابه المتصفين بالاخلاق المرضية والأعمال البرية وسلم تسليماً

﴿تطلب هذه الكتب وخلافها من الشيخ محمد منير المصطفى﴾
بمصر بالأزهر برواق الشوام

متن الشفا مشكولا طبع الاستاة	تفسير الاستاذ الشيخ محمد عبده
شرح الشفا للقاضي عياض » »	رسالة التوحيد له
» » » »	تأويخ الاستاذ
القول المفيد للشوكاني	تلخيص التحير
تاريخ ابن خلكان	سنن الدارقطني
» الطبري	تفسير الخطيب طبع ميرى
» تليق الاخبار طبع أوروبا	مسند ابى داود الطيالسي
فتح الباري شرح البخاري	الدر النضيد للشوكاني
تفسير ابن جرير طبع ميرى	الخصائص الكبرى جزآن ٢
مفردات الرغب	تاريخ ابن عساكر جزء
كتاب الصلاة للإمام احمد	تفسير للعائجة للقنوي
الباعث على انكار البدع والحوادث	» الايضاي
الاستعاذة لابن مفلح	كتاب الام للشامي
مجموع الرد الوافر	مسند الامام الشافعي
متن البخاري بالسندى	تذكرة الحفاظ للذهبي
اعلام الموقعين	الفتاوى الهندية ميرى
» مؤلفات ابن تيمية	مستدرك الحاكم جزء أول
» » القيم الجوزية	دلائل النبوة

